مداخلة د. بارتلومني نوفوتارسكي خلال ندوة مؤسسة الياسمين الدولية حول الدستور

مداخلة البروفسور بارتلومي نوفوتارسكي

شكرا لكم لإتاحة هذه الفرصة للمجيء إلى هنا مرة أخرى.
جئت إلى تونس بعد الثورة إحدى عشر مرة وسافرت إلى مدينتي القيروان وسوسة وتحدثت إلى الناس عن بناء الديمقراطية. وأنا أعتبر تونس كوطني الجديد.
الآن وقد أصبحنا شعبا حرا ومتحررا السؤال الأكثر أهمية هو كيف يجب علينا أن نتصرف كديمقراطيين، وكيفي يمكننا حماية الحرية. لقد ساهمت بقدر كبير في السابق كممثل لمنظمة التضامن في بولندا خلال عملية كتابة الدستور.
لقد قمت بكتابة مسودتين لمشروع الدستور، وأود أن أقول بالمناسبة أن بولندا تعتبر مثالا جيدا ليتعلم منه الآخرون، لأننا قمنا بالكثير من الأخطاء في كتابة دستورنا. وقد كان لدينا خطر النزوع إلى الاستبداد في نظامنا السياسي، متمثلا في شخص بطلنا الوطني؛ ليش فاليسا، الذي أراد أن تكون له سلطة إصدار

المراسيم ليتجاوز البرلمان. مما شكل خطرا كبيرا على الديمقراطية البولندية، كان ذلك بين عامي 1990 و 1992 وقد قمت بالتفاوض مع وزرائه حول هذه الإشكالية لحوالي ثلاثة أسابيع لسحب المراسيم. وفي الأخير، لحسن الحظ استقال فاليسا.
ثم لماذا اخترنا النظام شبه الرئاسي، لأنه في السابق كانت هناك منافسة قوية بين البرلمان ومكتب الرئاسة للحفاظ على الكفاءات. أعتقد أن هذا النظام هو الوسيلة الجيدة لإقامة الديمقراطية، لأنك لا يمكن أبدا أن تفرض الديمقراطية، عندما تناقش الآخرين يجب عليك الوصول إلى الاتفاق بواسطة التفاوض المستمر والنقاش المتواصل والحديث مع الآخرين. هذا هو أفضل سبيل للديمقراطية. لا يمكن أن تفرض الديمقراطية.
كباحث، قمت ولمدة ست سنوات بتحليل عملية بناء الديمقراطيات، وتحليل أسباب فشلها في العديد من البلدان، لأنه من بين 90 دولة حاولت الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، 27٪ فقط منها نجحت في بناء ديمقراطيات. أما الباقون فهم لا يزالون يراوحون بين الاستبداد وبين الأنظمة شبه الديمقراطية.
لذلك، فإن أمامكم مهمة صعبة جدا، وتحتاج إلى وقت طويل لبناء الديمقراطية.
أعتقد أن الشعب التونسي والشعب البولندي لديهم الكثير من القواسم المشتركة، ورأيت ذلك هنا في بلدكم. وأول شيء هو أننا نكره الطغاة والاستبداد مثلكم، ثانيا كان لدينا نفس الصعوبات في تحقيق الانتقال السلمي، والتناوب السلمي للسلطة خلال الحقبة الشيوعية، ولم تكن لدينا سلطة لتغيير الحكومة.
أيضا كان لدينا الكثير من الأحزاب السياسية، أكثر من 200 حزب.(كانت لدينا نكتة في بولندا وهي أن بين كل اثنين بولنديين هناك ثلاثة أحزاب سياسية).
فكانت لدينا صعوبات كبيرة للتوصل إلى اتفاق فيما بيننا. لدي صديق مسلم في بولندا، وهو الإمام السني، وزعيم المسلمين في بولندا وقد أسس معهد للدراسات الإسلامية. سألني يوما قائلا: "بارتلوميي، في ديمقراطيتكم عليكم دائما الامتثال إلى ما يريده الشعب ولكن نحن لدينا الشريعة،" فأجبته، لا، نحن لا نفعل ما يريده الناس لأن لدينا سيادة القانون، و سيادة القانون هي أفضل جواب ضد الدكتاتورية.
تتكون سيادة القانون من آليتين للمساءلة، وتسمى الأولى المساءلة العمودية، وهي مرتبطة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والآلية الثانية تسمى أفقية، وهي مرتبطة مع المؤسسات الضامنة في الدولة. يمكن لأي مجتمع بناء ديمقراطية جيدة مع تناوب سلمي للحكومة وديمقراطية متوازنة إذا توفرت هذه العوامل.
خلال تحليلي لمعظم التهديدات والمخاطر على الديمقراطيات الناشئة، وجدت ثلاثة أسباب رئيسية لفشل البناء الديمقراطي، وتكون خلال الفترة الأولى لتأسيس للديمقراطية.
السبب الأول هو هيمنة السلطة التنفيذية، (في النظام الرئاسي: الرئيس، في نظام برلماني: رئيس الوزراء أو الحكومة) لأنه يجب أن نتذكر أن النظام البرلماني يركز السلطة التنفيذية بسبب حكم الأغلبية.
أما السبب الثاني فهو ضعف المؤسسات الضامنة في الدولة.
والسبب الثالث هو إشكالية الحزب المهيمن. كان لديكم حزب مهيمن مثل ما كان لديكم في زمن بن علي. في جميع البلدان تسببت الأحزاب المهيمنة في قتل الديمقراطية.
ماذا تعني هيمنة السلطة التنفيذية؟ هيمنة السلطة التنفيذية هي امتلاك الرئيس لسلطات تشريعية. على سبيل المثال عندما يكون للرئيس الحق في إصدار مراسيم تنفيذية أو الحق في أن يقرر بمفرده إعلان حالة الطوارئ في البلاد، أو سلطة الدعوة إلى الاستفتاء. التنفيذي يجب أن يبقى تنفيذي، ولا يجب أن يضر الفصل بين السلطات.
ولذلك عليكم محاولة تجنب منح السلطة التنفيذية إمكانية إصدار المراسيم في الدستور. في عام 1990 في بولندا عندما اضطررنا إلى إدخال إصلاحات اقتصادية قاسية، أراد بعض الوزراء الحصول على سلطة إصدار المراسيم ولكن رئيس الوزراء رفض ذلك. يجب أن يتم تمرير أي إجراء من خلال البرلمان لأن ذلك يضمن الشفافية، وفيه أكثر وضوحا للرأي العام.
في منع عودة الديكتاتورية، يجب التفكير في تحديد سلطة إعلان حالة الطوارئ. ينبغي تقسيم مثل هذه السلطة إلى اثنين أو ثلاثة أجهزة وينبغي تفصيل ذلك بدقة في الدستور، وينبغي دائما الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية حتى في مثل تلك الظروف.
ربما يجب أن تفكروا في غرفة ثانية للبرلمان لأن الغرفة الثانية للبرلمان تمثل سلطة نقض جيدة. أنظر كيف أن الغرفة الثانية في ألمانيا يمكن أن تحد من سلطة المستشار والحكومة. وهناك بالطبع مسألة استعمال آلية لاختيار أعضاء الغرفة الثانية بشكل مختلف عن الغرفة السفلى للحفاظ على أغلبية مختلفة. أعتقد أنه من الأفضل عدم السماح لحكومة الأغلبية بإعلان إجراء الاستفتاء من جانب واحد، كما قلت سابقا.
تكون الصورة الثانية لهيمنة السلطة التنفيذية في امتلاك سلطة التعيين والعزل في مؤسسات الدولة، ويجب تجنب أن يكون التعيين والعزل على رأس المؤسسات الضامنة للديمقراطية ضمن صلاحيات الأغلبية الحكومية. وأعني هنا الغرفة الثانية.
المحكمة الدستورية، منصب محافظ البنك المركزي، ورئاسة لجنة مكافحة الفساد، على سبيل المثال، ومجلس وسائل الإعلام، الخ... يجب عدم السماح للسلطة التنفيذية أن تعين وحدها المناصب في هذه الأجهزة.
أعتقد أنه من أفضل تجنب إمكانية إقالة البرلمان من قبل رئيس الدولة.وإلا فيجب أن تكون هناك شرط موضح في الدستور على وجه التحديد، إذا قررتم إعطاء هذه السلطة للرئيس. وكمثال على هذا الشرط الوحيد: عندما لا يستطيع البرلمان تكوين الحكومة.
والخطر الثالث هو بالطبع إشكالية الحزب المهيمن. ونحن نعلم أن الحزب المهيمن في المكسيك حكم لمدة 70 عاما وفي اليابان لمدة 49 عاما. والمشكلة الثانية مع متلازمة الحزب المهيمن هو الإمكانية الحتمية لتفشي الفساد .
ملاحظتي الأخيرة هي حول حماية المعارضة، والذي سبق أن قلت. من المهم جدا التحدث مع الناس حول أهمية المعارضة في الديمقراطية. نستطيع القول في بعض الأحيان أن المعارضة هي أكثر أهمية من الحكومة، بل هي ركيزة الديمقراطية. ولكن الناس العاديين لا يفهمون أهمية وجود المعارضة. حسنا، دعونا نذكر بعض الحقوق المتعلقة المعارضة في القانون الأساسي أو الدستور: مثلا منحهم الحق في رفع القضايا أمام المحكمة الدستورية على سبيل المثال تمكين 20٪ أو 15٪ من البرلمانيين من رفع قضية أمام المحكمة الدستورية. كذلك منحهم المساواة الكاملة في وسائل الإعلام وخصوصا خلال الحملات الانتخابية. على سبيل المثال كذلك إعطاء المعارضة الحق في تكوين لجان التحقيق البرلمانية. إعطائهم تسهيلات في التمويل؛ الحكومة تستطيع إطعام نفسها بالتأكيد. وخاصة عند التصويت على التعيينات في مؤسسات الدولة، استخدموا الأغلبية النسبية عوضا عن الأغلبية البسيطة لأن الأغلبية النسبية تحمي المعارضة.
لذلك، لدي رأي، وربما لا يكون جيدا، لأنكم ربما اخترتم خيار جيدا عندما قررتم النظام شبه الرئاسي قبل أن يكون لديكم نظاما برلمانيا واضحا. بين كل دول أوروبا الوسطى، ثمانية بلدان من بين 12 من تلك الديمقراطيات الجديدة، لديها نظام شبه رئاسي. ومن أفضل هذه الديمقراطيات نجد سلوفينيا، بولندا، سلوفاكيا، ليتوانيا، كلها لديها أنظمة شبه رئاسية مع رؤساء منتخبين. في البداية على ما أذكر، بين أول عشرة ديمقراطيات في العالم، كانت هناك سبعة أنظمة شبه رئاسية. لماذا يحدث هذا؟ لأن الرئيس هو مصدر توازن مختلف في النظام، خاصة إذا كان لديه حق النقض، ويمكن أن يوقف التشريع.
ولذلك، فإن هذا النظام في رأيي هو أكثر مرونة ويسمح بتوازن أفضل من النظام البرلماني، وبالطبع أفضل من النظام الرئاسي المطلق. وخاصة فيما يتعلق بسلطة التعيين والإقالة فيجب تقاسم هذه السلطة بين الحكومة والرئيس وهكذا يتم التقاسم في السلطة التنفيذية.
شكرا جزيلا

-